

استقدام 31 متهماً في مديرية تربية الديوانية بينهم مدير عام أسبق



أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الثلاثاء، تنفيذ 6 عمليات في مديرية تربية الديوانية أسفرت عن استقدام (31) موطّفاً، بينهم مدير عام أسبق على خلفية حالات هدر وإضرارٍ للمال العام، فضلاً عن إضافة أسماءٍ وهميةٍ في قوائم الرواتب. وقال مكتب الإعلام والاتصال الحكومي في بيان تلقته وكالة "المطلع": إن "قرارٍ قضائيٍّ صدر باستقدام المدير العام الأسبق لتربية الديوانية و(5) مُتّهمين آخرين؛ بسبب مخالفاتٍ في رسوم تصديق الوثائق الدراسية".

وأضاف، "تم ضبط محضر وتوصيات اللجنة التحقيقية الوزارية الخاصة المؤلفة؛ للتحقيق بالقضية التي تمّ بموجبها توجيه عقوباتٍ انضباطيةٍ بحقّ المُتّهمين، كما تمّ استقدام مسؤول الحاسبات في المديرية مع (9) مُتّهمين آخرين؛ لإضرارهم المال العام من خلال ارتكابهم مخالفاتٍ تتعلق باستقطاع ضريبة الدخل بين عامي (2015 - 2017)، مُبيّناً أنّهم "تمّت إحالة المُتّهمين على لجنة التضمين المركزية".

وأشار المكتب، الى أنه "تم استقدام (9) من موطّفي قسم الحسابات في المديرية؛ لعدم العمل

بموجب قانون رسم طابع الحملة الوطنيّة لبناء المدارس ورياض الأطفال رقم (19 لسنة 2019)؛ الأمر الذي سيّـب ضرراً للمال العام"، مـُنوّهـاً الى "إحالة المـُقصّرين إلى لجان التـضمين، وإصدار عقوباتٍ انضباطيّةٍ بحقهم، كما تمّ استقدام (4) مـُوظّفـين؛ على خلفيّة ارتكاب مـُخالفاتٍ تتعلّق بآلية احتساب الشهادات العليا للحاصلين عليها خارج خطة الوزارة، وعدم السيطرة على مـُدخلات ومخرجات قسم الحاسبات الخاصّ بالإجازات على مـُختلف أنواعها".

وتابع "تمّ استقدام مـُوظّفٍ في المـُديريّة؛ لوجود أسماءٍ وهميّةٍ تمّت إضافتها في قوائم الرواتب"، لافتاً إلى "توجيه عقوبةٍ انضباطيّةٍ إليه، وإحالته على المحاكم المـُختصّة، فيما استقدم مـُوظّف آخر ارتكب مـُخالفاتٍ من خلال صرف رواتب أحد المـُوظّفـين؛ على الرغم من تمتدّع الأخير بإجازةٍ لمُدّة سنةٍ دون راتبٍ".

ونوّه المكتب الى "تنظيم محاضر ضبطٍ أصوليّةٍ بالعمليّات المـُنفّذة وفقاً لقراراتٍ قضائيّةٍ"، لافتاً إلى أنّ "قاضي التحقيق المـُختصّ أصدر أوامر الاستقدام، استناداً إلى أحكام المادة (31) من قانون العقوبات".